الدورة الثامنة والعشرون للجنة الزراعة

البند 2–7 الدور الحافز لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية للفترة 2019–2028 والتقدم على صعيد تنفيذه

يهدف عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (العقد) إلى توفير إطار واضح ومترابط للأعضاء من أجل وضع السياسات والاستثمارات العامة وتحسينها وتنفيذها دعمًا للزراعة الأسرية وللمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقود كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تنفيذ العقد.

وفي الفترة 2019–2021، تمثلت أبرز أوجه التقدم في ما يلي:

- الإقرار الرسمي لخطط العمل الوطنية للزراعة الأسرية في 10 بلدان؛
- ووضع خطة العمل الإقليمية للزراعة الأسرية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وإقرارها، ووضع خطط عمل دون إقليمية في أمريكا الوسطى وجنوب آسيا؛
- وإقرار 185 سياسة وقانونًا ولائحة وإصدارها لدعم المزارعين الأسريين وإمكاناتهم التحويلية؛
- وتنفيذ تعبئة كبيرة شملت أكثر من 600 2 من أصحاب المصلحة، بما فيها منظمات واتحادات للمزارعين الأسريين، في إطار اللجان الوطنية للزراعة الأسرية وغير ذلك من المنصات المتعددة أصحاب المصلحة؛
- وتطوير منتجات معرفية عالمية، بما في ذلك أدوات السياسة العامة والشؤون القانونية والاتصال والدعوة، لدعم التنفيذ على الصعيد الوطني؛
- وإطلاق المنصة الفنية الإقليمية للزراعة الأسرية، وهي أداة متاحة للبلدان حول العالم لتيسير تبادل الأفكار والخبرات والمعارف في عام 2021؛
- وتقديم الدعم المباشر إلى 20 بلدًا في أقاليم مختلفة، عن طريق المساعدة في تعبئة أصحاب المصلحة وتقديم المساعدة الفنية لوضع التشريعات والسياسات ذات الصلة.

وقد أثبت العقد أنه يشكل آلية مناسبة لوضع الأدوات والخطوط التوجيهية الدولية في سياقها المناسب دعمًا للمزارعين الأسريين، ولتوجيه الأولويات والاحتياجات والحلول الرئيسية الناشئة من المستويين المحلي والوطني، لكي تصب في جدول الأعمال الدولي.

وعلى سبيل متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، أطلق التحالف المعني بالزراعة الأسرية وتعزيز الإجراءات الداعمة للعقد، بفضل مبادرة بعض الأعضاء، بهدف تسخير آليات تنفيذ العقد من أجل النهوض بالنتائج التي سبق تحقيقها وتوسيع نطاقها.

وإنّ مساهمة العقد في تحقيق نظم زراعية وغذائية **أكثر** كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة من أجل *إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل*، تتجلى بشكل واضح من خلال الصلات المتعددة بين خطة العمل العالمية والإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031.

وتسخّر الركيزة 1 لخطة العمل العالمية بشكل فعّال العوامل المسرعة للإطار الاستراتيجي؛ فيما تتناول الركيزة 2 والركيزة 3 لموضوعي المساواة بين الجنسين والشباب المشتركَين. وتنعكس *الأفضليات الأربع* ونهجها النظامي بشكل واضح في النواتج المختلفة لخطة العمل العالمية تحت الركائز 4 و5 و6 و7.

وتشكل الآليات الوطنية التي وضعت في سياق العهد نقاط دخول مناسبة للأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمة تحت مجالات الأولوية البرامجية (ولا سيما المجال 3 الخاص ببيئة أفضل، والمجال 4 الخاص بإنتاج أفضل والمجال 2 الخاص بحياة أفضل)، والاستفادة من الموارد والقدرات الموجودة بالفعل في المنظمة وفي البلد والتي يمكن تعبئتها بفعالية لتوفير الدعم المتكامل الخاص بكل بلد والتآزري والمتكامل، على المستوى الفني ومستوى السياسات.

إنّ اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي، في جملة أمور:

- *التذكير* بالحاجة المستمرة إلى تقديم الدعم الشامل للمزارعين الأسريين بوصفهم جهات فاعلة رئيسية لتعزيز الابتكار الاجتماعي في النظم الزراعية والغذائية، مع تقديم مساهمات هامة في التنمية المستدامة والتعجيل بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- و*الاعتراف* بإمكانيات العقد وخطط العمل الوطنية للزراعة الأسرية بوصفها عوامل محفزة لدعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 على الصعيد الوطني؛
- و*دعوة* الأعضاء إلى تسريع الجهود وتعزيز تعبئة الموارد لدعم المزارعين الأسريين من خلال السياسات والاستثمارات المساعدة.

السيدة Marcela Villarreal، مديرة شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة